بيان صادر عن رؤساء الأحزاب اللبنانية بشأن إلغاء المادة 112 من قانون الانتخابات .

انطلاقاً من حرصنا على تعزيز الحياة الديمقراطية في لبنان، وضمان تمثيل عادل وشفاف لكافة اللبنانيين وخاصة المنتشرين منهم، وفي ظل التحديات السياسية والوطنية التي تواجه بلادنا، فإننا، رؤساء الأحزاب اللبنانية الموقّعة أدناه، نعلن موقفاً موحداً بضرورة إلغاء **المادة 112 من قانون الانتخابات النيابية** الحالي.

إن المادة 112، التي تنص على ان المنتشر عليه الاقتراع فقط لستة نواب تمثل الاغتراب وهي الدائرة ال١٦ التي تشكل خرقاً لمبدأ التمثيل الديمقراطي لنا كمغتربين ، وتفتح الباب أمام مشاكل لنا في الاغتراب نحن بغنى عنها، ان بالتمثيل الطائفي او المناطقي.

لقد أثبتت الانتخابات السابقة،كم كانت مجدية لتقريب المنتشر من بلده الام وتفعيله في بلاد الاغتراب لكي يقوم بواجبه الوطني و انتقاء من يمثله من نواب الأمة في منطقته أسوة باخيه اللبناني المقيم . فإننا نؤمن أن سيادة القانون، واحترام المهل الدستورية، وحق المنتشر في اختيار ممثليه، هي ركائز لا يمكن التراجع عنها.

وعليه، نطالب المجلس النيابي الحالي بتحمّل مسؤولياته الوطنية، والشروع الفوري في **إلغاء المادة 112** من قانون الانتخابات الحالي، بما يعيد التأكيد على التزام لبنان بمسار ديمقراطي شفاف وحر اسوة بالدول المتحضرة.

إن هذه الخطوة تشكّل مدخلاً أساسياً لاعطاء المغترب حقه في الاقتراع لمن يمثله فعليا في الدائرة الانتخابية التي ينتمي اليها ، ولذلك تكون مقدمة ضرورية لبناء دولة القانون والمؤسسات، التي هي مطلب كل اللبنانيين منتشرين و مقيمين .

استراليا ، **في** ٢٠٢٥/٠٦/٢٥

الموقّعون:

مسؤول حركة الاغتراب في استراليا
الحزب التقدمي الاشتراكي
د. ممدوح طربه

مازن البطي
عضو مكتب حزب الوطنيين الاحرار - استراليا

أحمد عبيد
منسق القوات اللبنانية
في استراليا

صهيب ابو شقرا
مسؤول اليسار الديمقراطي

سعد بركات
منسق حركة الاستقلال

لدى فرع أستراليا
رئيسة تكتل
التكتل اللبناني